

## تقرير عن مؤتمر دولي "ملتقى الشارقة الأول للمؤسسات الوقفية"

د. سامي الصلاحيات\*

أقيم مؤخراً مؤتمرٌ دوليٌّ في إمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، حول واقع المؤسسات الوقفية، بعنوان "ملتقى الشارقة الأول للمؤسسات الوقفية" في الفترة من الثاني إلى الرابع من شهر صفر 1423 هـ الموافق (14-16) من شهر أبريل 2002م، في فندق كونتنتال، تحت رعاية سمو الشيخ الدكتور سلطان القاسمي حاكم الشارقة، وعضو المجلس الأعلى في دولة الإمارات.

قد استهدف المؤتمر تقييم ومراجعة تجارب المؤسسات الوقفية في العالم الإسلامي، والعمل على نقل التجارب الناجحة باعتبارها نموذجاً لباقي الدول التي بدأت تؤسس للعمل الوقفي في برامجها الخيرية والاجتماعية.

وقد تناولت الأوراق المقدمة تجارب المؤسسات الوقفية في الدول المشاركة، وخاصة دولة الكويت ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك مناقشة الأوراق المقدمة ضمن المحاور التالية:

المحور الأول: الأساليب الحديثة في إدارة الوقف وتنميته.

المحور الثاني: دور الوقف في التنمية.

المحور الثالث: الوقف ووسائل الإعلام.

المحور الرابع: مستقبل الوقف في العالم الإسلامي.

وقد تم تقلب أوراق من قبل أعضاء وفود المؤسسات الوقفية المشاركة من الدول التالية: جمهورية تشاد، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية السودان، دولة قطر، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية، إضافةً إلى دولة الإمارات.

كما حضر عدد من ممثلي المؤسسات الوقفية في كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان وممثلين عن كلية الدراسات الإسلامية والعربية في دبي.

عقدت الجلسة الافتتاحية بقصر الثقافة بحضور سمو حاكم الشارقة راعي المؤتمر.

بعد افتتاح الجلسة بالقرآن الكريم، ألقى كلمة ترحيب من معالي وزير الأوقاف الإماراتي، ثم كلمة الشيخ طارق القاسمي الأمين العام للأوقاف في إمارة الشارقة، وتخلل الكلمات عرض فيلم وثائقي عن الوقف. ثم تم استعراض تجربة الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت، في كلمة ألقاها الأستاذ صلاح محمد الغزالي، تبع ذلك كلمة الأمانة العامة لأوقاف إمارة الشارقة ألقاها الأستاذ جمال الطريفي، ثم قام سمو الحاكم بافتتاح المعرض المصاحب للندوة.

عقدت جلسات العمل في اليومين التاليين بفندق كونتنتال الشارقة، وكانت الجلسة الأولى برئاسة الأستاذ ماجد بوشليبي.

وقدم فيها الأستاذ فيصل آل محمود من دولة قطر ورقة عمل بعنوان: "الأساليب الحديثة في إدارة الوقف"، استعرض فيها إدارة الوقف عبر المراحل الثلاث التي مرت بها، شملت الوقف في ظل القضاء الشرعي وفي ظل المحاكم الشرعية وفي ظل وزارة الأوقاف القطرية.

ثم طرح الباحث تجارب معاصرة ناجحة في إدارة الوقف، متطرقاً إلى الوقف والتكنولوجيا في مجال حوسبة المعلومات الوقفية، وبرنامج العقارات وتحصيل الإيجارات. كما توقف عند الصورة الذهنية للمجتمع عن الوقف من خلال بيان التفاعل بين وسائل الإعلام والعمل الوقفي في دولة قطر، مستعرضاً الجهود الإعلامية وجهود العلاقات العامة في توضيح أهمية الوقف، والرؤى المستقبلية لها.

ثم قدم الشيخ محمد زيدان من جمهورية مصر ورقة بعنوان "الوقف ودوره في التنمية"، بينما تطرق الدكتور غانم عبد الله الشاهين من دولة الكويت في ورقته إلى "الصناديق الوقفية"، وتجربتها في الكويت.

وفي الجلسة الثانية التي ترأسها محمد عبد الرزاق تطرق كل من خالد العبد وسعد اليحيى من السعودية في ورقتهما المشتركة إلى "المؤسسات الوقفية ودورها في التنمية الاقتصادية"، بينما تحدث الباحث سلطان الملا من الهيئة العامة للأوقاف في أبو ظبي عن "الأساليب الحديثة في إدارة الوقف"، واستعرض الأستاذ جمال الطريفي "تجربة الأسهم الوقفية" التي تبناها الأمانة العامة في الشارقة.

وتحدثت ورقة محمد ضياء الدين من جمهورية مصر حول "المؤسسات الوقفية ودورها في التنمية" خلال الجلسة الثالثة التي ترأسها سيف المسلماني، في حين أكد الأستاذ ناصر الحوسني مدير إذاعة القرآن الكريم في أبو ظبي عن دور "الوقف ووسائل الإعلام"، منوهاً بضرورة إيجاد إعلام خيري محدد الوظائف لتثقيف الإعلاميين وتفعيل دورهم في حقول العمل الخيري خاصة الوقف الإسلامي من خلال الإعلام التنموي والمجتمعي أو الإعلام الدولي. كما تحدث عن دور وسائل الإعلام في التعريف بأحكام الوقف والحث على الإنفاق ونشر ثقافة الوقف في مجتمعاتنا الإسلامية. كما طالب الحوسني في ورقته بالتصدي لخطر العولمة ومجاهته بخطط إعلامية منسقة بين القائمين على السلك الإعلامي، كما جعل من الضروري التنسيق بين المراكز والمعاهد والهيئات والنقابات في العالم العربي والإسلامي وإعطاء فرصة للإعلام الإسلامي للنهوض بدوره المتميز في خدمة المشروع الثقافي، من خلال عدة وسائل إعلامية، من أهمها استخدام شبكة الانترنت في إدارة خدمات الوقف وتقديم المعلومات.

وناقش الدكتور حسن أبكر من تشاد "مستقبل الوقف في العالم الإسلامي"، بينما عرض عايش الشحادات من سوريا تجربة "تنمية ممتلكات الوقف".

ترأس الجلسة الرابعة الأستاذ محمود الخور، وعرض فيها الدكتور سعيد عبد الرحمن من جمهورية السودان ورقة بعنوان: "المؤسسات الوقفية ودورها في التنمية"، وكانت ورقة الدكتور رجب شهوان من كلية الدراسات الإسلامية بدي عن: "دور الوقف في

التنمية الاقتصادية والتعليمية"، ثم تلا ذلك ورقة الشيخ عزيز العنزي مدير مركز الدعوة والإرشاد السعودي بدبي عن: "فضل الإنفاق في سبيل الله وآثاره"، وعلاقة ذلك بمهدات عملية الوقف.

وفي الجلسة الخامسة رحب الأستاذ سلطان الملا رئيس الجلسة بالمشاركين، وكانت أعمال الجلسة تدور حول ورقتين، الأولى من الأستاذ صلاح الغزالي من دولة الكويت وأحد العاملين في سلك الوقف عن: "الوقف ووسائل الإعلام"، ثم كلمة الدكتور علي أبو البصل من كلية الدراسات بدبي حول: "دور الوقف في التنمية الدينية والاجتماعية".

أما الجلسة السادسة والأخيرة، بدأت بالترحيب من رئيسها الأستاذ أحمد الزعابي، وقدمت فيها ورقتان من الأستاذ ناجي العجي من دولة قطر حول: "نموذج التجربة القطرية في العمل الوقفي"، تبع ذلك مداخلة للأستاذ دفع الله مديني من جمهورية السودان عن آفاق العمل الوقفي في الدول الإسلامية.

وقد تضمنت كل جلسة تعقيبات ومناقشات ومداخلات حول الأوراق أغنت موضوعاتها.

وقد تبنى المؤتمر مبادرة حاكم الشارقة بإقامة مصرف وقفي لمدينة القدس، يخصص ريعه للإنفاق على المسجد الأقصى وأبنائه. كما أوصى المؤتمر بتوجيه مشروع الأسهم الوقفية كتجربة رائدة يجب تعميمها على المؤسسات الوقفية، واعتبارها مشروعاً رائداً والاستفادة من تجربة الأمانة العامة للأوقاف بالشارقة في هذا المجال.

وقد دعا المؤتمر المؤسسات الوقفية للاستفادة من وسائل الإعلام الحديثة في دعم الوقف ومشاريعه المختلفة، وتفعيل الدور الإعلامي من خلال استخدام آلية عمل واقعية متطورة للنهوض بالمستوى الإعلامي الوقفي، واعتماد الوسائل الحديثة والتقنيات المتطورة لتنظيم وإدارة العمل، والاهتمام بتدريب الكوادر العاملة فيها، والعمل كذلك على إصدار قانون، ووضع نظم خاصة بالوقف في الدول الإسلامية. كما طالب منظمو المؤتمر بعقد اجتماع تنسيقي دوري بين المؤسسات الوقفية.

كما أوصى المؤتمر بترسيخ سنة الوقف لدى الأسرة المسلمة ونشر ثقافة الوقف.